



(95) - (115)

العدد الثامن

## تحليل جغرافي سياسي لدور تركيا الاقليمي

## بين الدوافع والتحديات

ا.د وفاء كاظم عباس أ.د حبيب راضي طلفاح

جامعة الكوفة-كلية التخطيط العمراني جامعة واسط / كلية التربية الأساسية

alshimarywafaa@gmail.com htilfah@uowasit.edu.iq

## ملخص

تمتلك تركيا استراتيجية من خلال أدوارها الإقليمية والدولية تلك التطلعات تربط مستقبلها بالغرب عموماً وأوروبا بشكل خاص وهو الدافع الأقوى للتوجه الى دائرة الغرب (أمريكا والاتحاد الأوروبي) لذا فقد حرصت للانضمام أي مختلف المؤسسات الأوروبية كمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ومجلس أوروبا وفي كل هذه المنظمات والمناسبات السياسية تؤكد تركيا تطلعها للانضمام للاتحاد الأوروبي فمساعي حزب العدالة والتنمية مستمر على كل المحافل وهي من الاهتمامات الجيوبولوتيكية للسياسة التركية التي تظهر أهمية تركيا التي تقع بجوار منطقتين للطاقة في العالم منطقة الخليج العربي وبحر قزوين وهي جسر بين أوروبا وAsia وأفريقيا أظهرت بهذا الموقع القارات المختلفة، فتركيا تقع في مركز وقلب القارات وتلك تعتبر مميزات ورهانات تبني عليها استراتيجياتها الخارجية لتحريك دورها الإقليمي والدولي ويهدف البحث للتعرف على حراك تركيا الجيوبوليتيكي في محيطها الجغرافي والإقليمي وفي الشرق الأوسط وAsia الوسطى والاتحاد الأوروبي وهي الدولة الإسلامية لانموذج الشعوب تلك الدولة تطلق أهمية البحث للتحديات الإقليمية والدولية التي تواجهها تركيا والتي تحد من حراكها .

كلمات مفتاحية : الرهانات , الدوافع , التحديات , الاستراتيجية الجيوسياسية

## A Geopolitical Analysis of Turkey's Regional Role: Motives and Challenges

Dr. Wafaa Kadhim Abbas Prof . Dr. Habeeb Rathi Tilfah

Kufa University

Wasit University

Faculty of Urban Planning

College of Basic Education

alshimarywafaa@gmail.com

htilfah@uowasit.edu.iq

Abstract



Turkey's new strategy is embodied in a regional and international role of influence through which it can embrace westernization, namely the European Union and the Trans-Atlantic America. Turkey, therefore, has been striving to join European organizations, such as the European common market, The Council of Europe, and Europe's Security and Cooperation Organization. Turkey's ruling party has been working hardly to advance Turkey's interests in the regional perspective and this is noticeable in the Turkish presence in the Arab region, the Gulf, the Caspian region, and the Eurasian region. Turkey's strategic position has helped expand neo-Ottomanism. These are stakes upon which Turkey bases its odds and challenges across the Europe-Asia intersections. Turkey is viewed, by the, majority Muslim communities, as the spearhead of the Islamic cause, in the Middle East and the surrounding regions. This paper, accordingly, investigates Turkey's role as an influential player in Central Asia, Europe, Middle East, and Asia, and how its expansionist policy encounters multiple political and geopolitical challenges.

**Keywords:** Geopolitics; Modern Turkey; Middle east; Eurasian politics; Political challenges; Regional powers; Geo-economic influence; Neo-Ottoman role

المقدمة :-

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) ظهرت متغيرات اقليمية ودولية اوجدت فضاءً تركياً في جغرافية تمتد من بحر الادرياتيك حتى حدود الصين مروراً بالبلقان والقفقاس غرباً وشمالاً واسيا الوسطى وايران شرقاً والمنطقة العربية جنوباً، ومع هذه التغيرات وجدت تركيا نفسها في قلب دوائر جيوسياسية تتشكل من جديد امنياً واقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وظهر لها دور اقليمي في المنطقة الممتدة من اسيا حتى افريقيا واوروبا، وكان للجغرافية السياسية لتركيا ومشاركتها في التخطيط الغربي في مناطق شرق المتوسط والبحر الاسود وروابطها الاثنية مع الدول التركية الحديثة الاستقلال في اسيا الوسطى وكونها محور عبور النفط والغاز الطبيعي من بحر قزوين واسيا الوسطى كل ذلك قاد تركيا لعضوية الناتو، ولأجل تلك المتغيرات والمقومات اتجهت تركيا لاتباع سياسة اكثر فعالية في الشرق الاوسط واسيا والبلقان والقفقاس واصبحت لاعباً حيوياً ومهماً، ومع ظهور جمهوريات اسيا



الوسطى وجمهوريات البلقان والقفقاس اصبحت تركيا امام خيارات التفاعل مع عالم تركي يربط شعوب تلك الجمهوريات وهي من اصول تركية.

ودفع مناخ التسوية ومشروع اقامة نظام اقليمي شرق اوسطي بموجب اتفاقية اوسلوا تركيا للتوجه نحو الشرق الاوسط امنياً واقتصادياً وسياسياً، مع التأكيد على توجهها نحو اوروبا، فهي تأمل الحصول على عضوية الاتحاد، وارتباطها السياسي والتنسيق العسكري والامن مع الولايات المتحدة لتكون امريكا الداعم لها في اوروبا، كما حدث في قمة اسطنبول في الاول من مايو 2004 حيث طالب الرئيس الامريكي "الاسبق" بوش الابن بضرورة انضمام تركيا للاتحاد الاوربي وحينها واجه رفض المحور الفرنسي الالمانى، وتلمح تركيا دائماً انها دولة علمانية في دستورها وقوانينها ونظام حياتها السياسي والإداري والاجتماعي، وتفتخر انها دولة اسلامية نموذجية تمثل جسر يربط بين حضارتين وثقافتين وبين اوروبا واسيا، وهي دولة تريد ان تجمع الجميع فهي في تحالف استراتيجي مع الغرب والتزام بمسار العضوية للاتحاد الاوربي وتتعامل مع العمق الحضاري والتاريخي مع العالم العربي والاسلامي مع قدرات عسكرية وسياسية واقتصادية وحتى بشرية.

مشكلة البحث:

تتعلق مشكلة البحث من استشراف معالم التوجه التركي الاستراتيجي التي يحكمها الموقع الجغرافي نحو دوائر اقليمية متباينة ونحو دوافع ومعوقات تجعل تركيا تأخذ بهذه الاتجاهات والتي تأخذ حيزاً كبيراً في التفكير التركي وعليه فتساؤلات المشكلة هي:

1. إلى أي مدى تؤثر الدوافع والمعوقات التي تحدد الحراك الجيوبوليتيكي لتركيا نحو هذه الدوائر.
2. ما الدوائر التي تشغل الهاجس التركي وتداخلاتها.
3. ما مستقبل الحراك التركي.

هدف البحث:

يسعى البحث لتحديد اهداف تتمثل في:

1. تحديد توجهات تركيا التي تحكمها عوامل جغرافية وحضارية وتطلعات التطور والتوازن.
2. يفتح البحث افاق للتعرف على طبيعة هذه التوجهات في الهاجس التركي.
3. توضيح الى اي مدى تؤثر الدوافع والمعوقات في الحراك الجيوبوليتيكي لتركيا.
4. تحديد مستقبل هذا الحراك.



اهمية البحث: للبحث أهمية علمية كونه يتناول مجالاً مهماً في الاستراتيجية التركية يشغل الساسة الأتراك وعليه تكمن أهمية البحث في:

1. البحث يمثل إضافة للبحوث التي تناولت تركيا وتطلعاتها وأدوارها التي تتحرك بها.
2. محاولة لتحديد الدوافع والمعوقات التي تحدد هذا الحراك.
3. هو إضافة لبحوث الجغرافية السياسية التي تتناول الدولة في التحليل الجيوبوليتيكي.

وعليه تم تقسيم البحث الى اجزاء تناولت:

أولاً: دوافع ومعوقات الحراك التركي.

ثانياً: مجالات التحرك التركي.

ثالثاً: مستقبل الحراك الجيوبوليتيكي لتركيا.

الخاتمة والمصادر.

أولاً: دوافع ومعوقات الحراك التركي

تتوزع الدوافع في تحرك تركيا نحو أربع دوائر، فمنها ما هو خاص بالأمن الوطني، بحيث ترصد تركيا مصادر التهديد النابعة من بعض تلك الدوائر أو من أطراف منها، ومن هذه الدوافع ما هو اقتصادي، أو ذو رابطة فكرية ثقافية وحضارية، وهذه الدوائر تشكل فضاءات لحركة تركيا الإقليمية ونفوذها الدولي وقدراتها العسكرية والسياسية والاقتصادية، ولرغبتها في أداء دور مربع الأبعاد: أوروبياً وشرق أوسطياً، وإسلامياً، وعرقياً، وفي أثر المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي، وبخاصة زوال التهديد من الاتحاد السوفيتي(السابق) وتدمير القوة العسكرية العراقية، وإخضاع الصراع العربي-الإسرائيلي لعملية التفاوض وانحسار الحركة القومية العربية، أطمأنت تركيا إلى أن الأرض ممهدة للالتفاف إلى الدائرة العربية، التي تشكل ميداناً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية وإذ تفعل تركيا ذلك، فهي تدرك أن الدائرة العربية تعيش في حالة سيولة وانفتاح، ومن هنا يمكن النظر إلى المحاور التي أخذت تركيا تنشط في تشغيلها كمثل دورها الفعلي في عملية السلام في الشرق الأوسط والمشروعات الاقتصادية الشرق أوسطية، و تنطلق تركيا من انضمامها للدائرة الأوربية من دوافع منها ما يتعلق بالوضع الداخلي كالنمو الاقتصادي والاصلاحات القضائية والدستورية والاصلاحات في مجال حقوق الانسان، ومنها خارجي يمس تركيا في علاقاتها الإقليمية والدولية كالولايات المتحدة وروسيا وايران والكيان الصهيوني وحتى اوروبا فهي ترتبط برؤيا شعبية تذهب لا انتقاد النخب السياسية بعدم قدرتهم على اقناع اوروبا بالانضمام اليها لأنهم يرون في اوروبا طريقا



لتطوير اقتصادهم ومجتمعهم، ومسيرة الاصلاحات التركية تبلورت بتأييد اقليمي ودولي حتى مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002 ونجاحه الكبير في تسريع وتيرة الاصلاحات وترتيب البيت التركي ابتداءً من الدستور بما يتلاءم ومعايير كونهاجن الاوربية وانتهاءً بتقليل سطوة العسكريين خاصة بعد الانقلاب الفاشل ليكون القرن الواحد والعشرين تركيا) وتمثلت دوافع تركيا في الانضمام للاتحاد الاوربي بالآتي:

1. دوافع سياسية: حيث تمثل عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي من اولويات القوميين الاتراك المؤسسين للجمهورية الحديثة وبتشجيع امريكي، إضافة للتنافس مع اليونان.
  2. دوافع امنية: يمثل الهاجس الامني بعد الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة العامل الاساس في اندماج تركيا بالنظام الغربي عبر دخولها في حلف شمال الاطلسي، ومن تلك الفترة ربطت امنها القومي بالأمن الاوربي في قواعده الامنية والدفاعية.
  3. حتى الاقتصاد التركي لديه قدرات تنموية وضعت الى جانب الاقتصادات السريعة النمو في العالم فهو ضمن افضل 20 اقتصاد في العالم متجاوز حتى اقتصاديات اوربية، فالاتحاد الاوربي سوق رئيسية للمنتوجات التركية الزراعية والصناعية (الشمري، 2008، ص 332).
- وحيث تولدت أذربيجان وأوزبكستان وقرغيزيا وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وهي بلاد من أصول تركية، عدا طاجكستان استعادت تركيا طموحاتها القومية والتاريخية، وبخاصة أنها كانت تسيطر على هذه البلاد الإسلامية سيطرة شبه كاملة طوال القرنين الخامس والسادس عشر في حين تأثرت سياسات تركيا ومواقفها تجاه المنطقة العربية بمحددات تعود إلى ثوابت ومتغيرات وخيارات أفرزتها التوجهات التركية الداخلية، ومدخلات أفرزتها تطورات إقليمية ودولية وصحيح أن تركيا ليس لها محددات مشتركة مع جمهوريات آسيا الوسطى إلا أنها تنعم بصلات عرقية وثقافية ومذهبية مع الأغلبية من شعوب هذا الإقليم وحتى الجماعات التقليدية في هذه الجمهوريات تتطلع لإحياء التراث من خلال علاقات ثقافية مع تركيا، فاستضافت تركيا في أنقره مؤتمر قمة للدول الناطقة بالتركية في نوفمبر 1992 وأحست تركيا حينها أنها عثرت على أفلاكها التائهة منها لقرون بسبب انتشار القيصرية الروسية في القرنين الثامن والتاسع عشر، إلا أن الاتجاهات العامة في تركيا لا تحنو على إرثها القومي والتاريخي والمذهبي وسط آسيا فالأغلبية يراهنون على الوجهة الأوروبية، كما يراهن مثقفي وسياسي الجمهوريات المستقلة على مساعدة تركيا لتقريبها من الغرب، إلى أن علمانية تركيا وتعدديتها وديمقراطيتها خليق بأن يكون أنموذجاً لهذه الجمهوريات، وتعزز الاندفاع لوسط آسيا بتأييد



الولايات المتحدة ودول أوروبية عديدة وأقطار عربية وتشكلت لتركيا حوافز دفعتها لتحقيق تعاون اكثر مع جمهوريات اسيا الوسطى لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية خاصة والمواقف المحايدة لتركيا في التطورات السياسية الداخلية لهذه البلدان فهي فقد اكتسبت قبول المنطقة وقبول روسيا خاصة والاثان يتفقان على منع قيام الاسلام المتشدد على هذه الجمهوريات (حسن، ، 2016، ص44)، وانطلاق تركيا نحو وسط اسيا له دوافع جغرافية وتاريخية ثابتة ودوافع افرزتها التطورات الدولية والاقليمية بعد الحرب الباردة ودوافع لتلك الجمهوريات المنعقدة من الايدلوجية الشمولية اضافة لدوافع تركيا والتي تمثلت في:

1. تحاول تركيا ملئ الفراغ السياسي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) ومنع تغلغل لأي جهة (حكم اسلامي) وهذا ما يمنع من قيام دور اقليمي لتركيا.
2. هناك تقارب امريكي تركي يشترك فيه الاثنان بمنع عودة الجمهوريات للنفوذ الروسي ثانية ورغبة امريكية في تعميم النموذج التركي والتصدي للحركات الاسلامية في وسط اسيا.
3. رغبة تركيا بالتعويض عن حالة العزلة التي فرضت عليها خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن العشرين فهي تبحث عن دور مؤثر في وسط آسيا وحوض البحر الاسود خاصة وان هذا الدور له اهميته خاصة بعد توسع حلف الناتو باتجاه شرق أوروبا.
- 4- ضعف الامكانيات الاقتصادية والمالية لتركيا يجعلها بحاجة لدعم امريكي خاصة بعد الحرب على العراق عام 2003 والخسائر التي طالما يذكرها الاتراك ومنهم الرئيس (أوزال) حتى الرئيس الامريكي الاسبق (جورج بوش) وخلال زيارته للجمهوريات اكد ان تركيا شريك للولايات المتحدة وهي نموذج للآخرين، وتنتهج تركيا غايات واساليب لتحقيق اهدافها في اسيا الوسطى منها سياسية وثقافية واقتصادية وحتى عسكرية.

والشرق أوسطية حسب الرؤية التركية تتيح لتركيا الدخول كطرف فاعل ومؤثر في الجغرافيا السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث تسعى لتحقيق أهدافها اعتماداً على نظرية تبادل المصالح في العلاقات الاقتصادية الدولية، أي أن تركيا ترى في تبادل المصالح الاقتصادية ما يحقق لها الدور الفاعل والمؤثر في المنطقة وتركز تركيا على نشر التكنولوجيا وعلى مشاريع المياه لإبراز دورها في الشرق أوسطية وعبر تشكيل تحالف اقتصادي وأمني واستراتيجي بينها وبين إيران وباكستان وبين بعض دول المنطقة لتحقيق الأهداف التالية:



- ربط المنطقة العربية بأوروبا من خلال السياسة المتوسطة لدول السوق الشرق أوسطية المشتركة، وقيام تركيا بدور الوسيط في هذا الربط.

- قيام تركيا بدور فعال في مشاريع الربط الإقليمي خاصة مشاريع المياه والبتترول.

- قيام تركيا لتقديم الخبرة والمشورة الهندسية والعمالة لمشروعات الائتمان والتعاون في المنطقة خاصة في مشروعات السدود واستصلاح الأراضي والطاقة الكهربائية.

- أظهرت تركيا لا أوروبا انها ضحية الارهاب من حزب العمال الكردستاني ومن الاسلام المتشدد على حدودها مع العراق وسوريا.

- استقادت تركيا من الحرب على الارهاب ببناء علاقات مع روسيا وايران وبدعم امريكي مع توتر العلاقات التركية العربية خاصة الخليجية حالياً.

وجغرافياً تركيا ليست ضمن أوروبا، وحوالي 98% من سكانها مسلمين وهذا لا يتفق مع الهوية المسيحية للاتحاد الأوروبي، وهناك قوى فاعلة ترفض انضمام تركيا منها هولندا وفرنسا وبلجيكا والمانيا ودول اخرى، فتركيا تختلف عن أوروبا في حقوق الانسان والديمقراطية والاصلاح الاقتصادي والثقافي والقيود المفروضة على الاحزاب وحقوق الاقليات، ورغم الاصلاحات التي اتخذتها تركيا الا ان أوروبا تتخوف من النمو الديموغرافي الاسلامي والذي قد يغزو أوروبا المسيحية ويغير هويتها، وتأتي القضية القبرصية من القضايا التي تؤخر انضمام تركيا للاتحاد خاصة وان الجزيرة منقسمة لقسم تركي والاخر يوناني والاخير انضم للاتحاد الأوروبي عام 2004 وهي دولة مستقلة (الغريزي، 2010، ص224).

، ورغم الاستثمارات والمشاريع الكبرى في جمهوريات اسيا الوسطى والروابط الثقافية والتاريخية الا ان ضعف الامكانيات الاقتصادية والمالية تمثل عائقاً امام الدور التركي نحو تلك الجمهوريات خاصة وان هذه الدول اتخذت العلمانية الغربية طريقاً لحياتها بعيدة عن الشرق وخوفاً من الاسلام الاصولي وسيطرة الاحزاب، وهذا ما تراه في الشرق الاوسط حيث انعكس ذلك على الحياة السياسية للمنطقة.

### ثانياً - مجالات التحرك التركي

تتوزع خيارات تركيا الإقليمية على محاور أساسية تنطلق منها تركيا في تحديد موقعها

الجيوپوليتيكي في المنطقة بعد التغيرات التي حصلت والخيارات هي:

- الاتحاد الأوروبي.

- جمهوريات آسيا الوسطى.



- منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود.

- الخيار الشرق اوسطي.

### 1- الخيار الأوروبي:

منذ إعلان الجمهورية عام 1923 حسم أتاتورك خيارات تركيا بالتوجه نحو الغرب ومازالت خطوط الاتجاه الأساسية الكمالية مستمرة حتى الآن نهجاً وممارسة، ومنذ ذلك الوقت تقريباً و تركيا تحاول اللحاق بالقطار الأوروبي رغم الضغوط الموجهة إليها من قبل الأوروبيين في تطبيق قرارات قد لا تكون من ضمن أولوياتها إلا أن تركيا تنتظر بعين الرضا لكل ما تطلبه أوروبا بشرط أن لا يمس ذلك وحدتها القومية وخياراتها الاستراتيجية وكيانها القومي ودورها الذي تحسب له حسابات توازن القوى في آسيا، فعين على أوروبا وعين تنافس إيران على وسط آسيا، إلا أن أوروبا خيارها اقتصادي تجاه تركيا بدرجة أولى وهذا ما أكد عليه ساركوزي رئيس فرنسا "الاسبق" والمستشارة الألمانية على أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي أمر مستبعد إلا أن الاتحاد مستعد لإقامة علاقات اقتصادية وسياسية متميزة مع تركيا وهذا ما جاء في اعلان قمة اسطنبول في الأول من مايو 2004، إضافة إلى أن تركيا قد وقعت اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي كخطوة ما قبل الأخيرة بنظر أنقرة نحو العضوية الكاملة في هذا الاتحاد (الفتاح، 2007، ص 180).

وإن انتهاء الحرب الباردة هو الذي أبرز الدور الإقليمي لتركيا وهذا ما أثر بشكل سلبي في إمكان انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إذ ظهرت دول جديدة خلال الفترة ميزتها الأساسية أنها تتفوق على تركيا بانتمائها حضارياً ودينياً وثقافياً إلى المدنية الأوروبية، ولهذه الدول أفضلية أكيدة في الانضمام للمجموعة الأوروبية مثل النمسا والسويد والنرويج وسويسرا وفنلندا بل إن دول أوروبا الشرقية التي كانت تنطوي تحت لواء الشيوعية قد انضمت في قمة اسطنبول عام 2004 للاتحاد بشكل كامل وعددها (10) دول وتحول الاتحاد من (15) دولة إلى (25) دولة ثم إلى (27) دولة عام 2007 بانضمام بلغاريا ورومانيا خريطة رقم (1)، ومثلما توقع الكثير إن مسألة انضمام تركيا للأسرة الأوروبية في نظر الأتراك غير واضحة، بل إن البعض منهم يتوقع إقامة علاقات خاصة بين الطرفين دون الانضمام التركي وهذا التوقع كان في تسعينيات القرن الماضي من بعض أطراف المحللين للسياسة التركية، وقد تم ذلك عام 2008 حين أعلن ساركوزي والمستشارة الألمانية ميركل ذلك، ومن الملاحظ أن مثل هذه الصيغة قد لا تكون انتكاسة للجهود التركية كما يتوهم البعض، بل إن الصيغة هذه تتيح لتركيا الاستفادة الكاملة دون أي قيود من مميزات الجغرافية والاقتصادية والدينية،





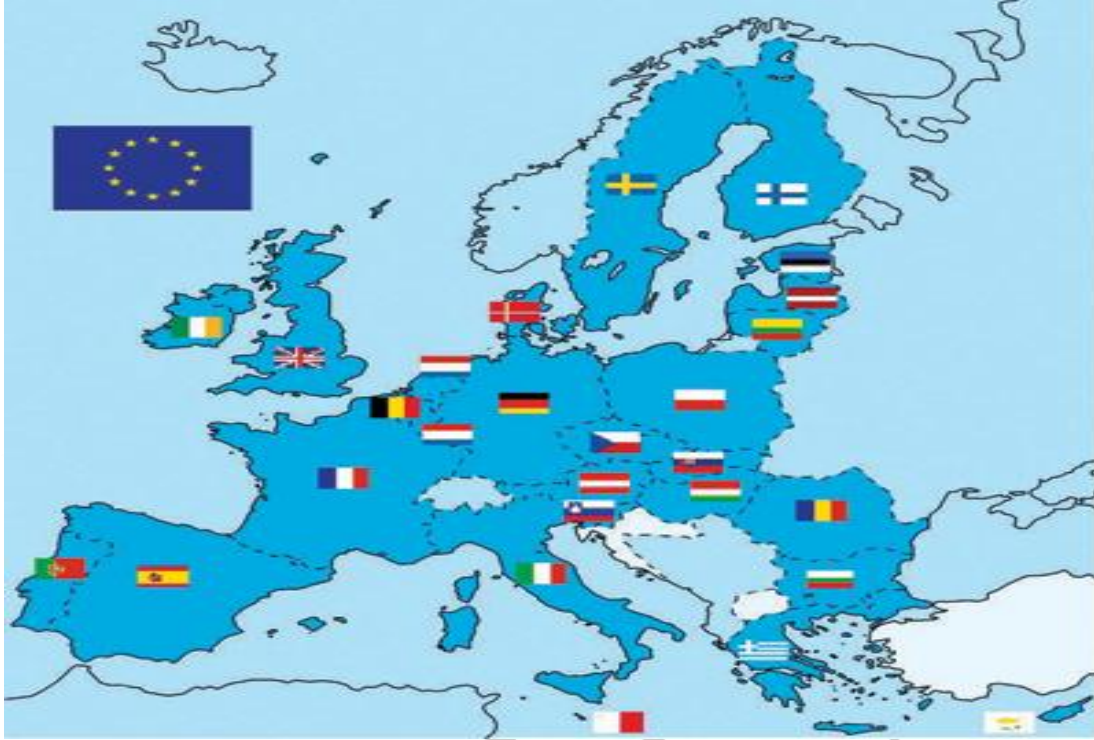
في سبيل تطوير علاقاتها في اتجاهات متعددة ومكاملة، ليس بمحيطها فقط بل بمراكز الثقل العالمية الأخرى كالولايات المتحدة (المجذوب، 2002، ص 541).

ويربط معظم القادة الأتراك بين التكامل مع أوروبا ودخول القرن الواحد والعشرين، إلا إن مشكلة تركيا مع الخيار الأوروبي ليست التصدي للاتحاد الاقتصادي وتطبيق قرارات وحسم متطلبات أوروبية في الإصلاح السياسي وحقوق الأقليات وإعطاء فسحة من الديمقراطية لتلك القوميات، بل إنها تتبع من رفض أوروبا المسيحية اعتبار تركيا جزءاً منها، خاصة والكنيسة طالبت بجعل الهوية المسيحية للاتحاد الأوروبي ضمن مقررات الدستور الأوروبي، وأوروبا تتذرع مرة بعد أخرى لرفض تركيا، مرة بحقوق الأقليات وحقوق الإنسان والتضخم السكاني ومرة بالقوانين ومرة بالاعتراف بإبادة الأرمن وغير ذلك.

إلا أن العامل الحضاري الديني أساساً لا يغيب عن لسان بعض الزعماء الأوروبيين علناً، فالمستشار الألماني الراحل (فيلي برانت) يتحدث عن عقبة الدين أمام انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي والرئيس السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلاور يشير إلى " أوروبا المسيحية (جاسم، في 2018/5/10، انظر.. [www.turkpress-co](http://www.turkpress-co)) "



## خريطة رقم (1) الاتحاد الأوروبي



المصدر: وفاء كاظم عباس، الاتحاد الأوروبي دراسة في الجغرافية السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2012، ص 137.

## 2- جمهوريات آسيا الوسطى

ونعني بها تحديداً الجمهوريات المسلمة الناطقة بالتركية والتي استقلت عن موسكو عام 1991 وهي أذربيجان وأوزبكستان، وكازاخستان، وتركمانستان، والقرغيز في آسيا الوسطى خريطة رقم (2)، وتتمتع هذه الجمهوريات بغنى هائل في موارد الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وجدت تركيا نفسها وسط هذا العالم القريب منها، في مقومات متعددة (اللغة والدين والعرق) وعن طريقها تحدث نوع من التوازن الجيو استراتيجي في المنطقة مع بقية القوى مثل إيران، وبذلك تزعم الرئيس التركي الراحل "أوزال" فكرة "وحدة المصير" الممتدة من الأدرياتيك إلى سور الصين، وخلال عقد مؤتمر لرؤساء تلك الدول عام 1992 افتتح أو زال القمة "بالبيان التركي الأول" والذي دعا فيه بإقامة منطقة تعاون اقتصادي بين الدول التركية ورفع الحواجز الكمركية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات وتأسيس بنك للاستثمار والتنمية وتطوير البنى التحتية



وإنشاء أمانة عامة لمتابعة هذه الإجراءات وسجل أوزال في كلمته وجود روابط خاصة مصدرها التاريخ واللغة والثقافة المشتركة بين الشعوب التركية وانتهى أوزال بأطلاق شعاره الشهير " إذا لم نعلم بأخطاء فسيكون القرن الواحد والعشرين قرن الأتراك(عبد العظيم، ، العدد 161، 2006، ص 268 ).

، وتركيا كانت تأمل من قيام منظمة التعاون الاقتصادي بينها وبين تلك الجمهوريات في تقوية موقع تركيا في محيطها الإقليمي، إلا أن عقبات أساسية تحول دول بلوغ هذا التعاون مراحل أكثر تقدماً. العقبة الأولى: البنية الاقتصادية والسياسية والتحتية المتخلفة جداً في الجمهوريات التركية والتي تحتاج لفترة طويلة واستثمارات ضخمة في سبيل تقدمها وتطورها.

العقبة الثانية: القدرات الاقتصادية المحدودة لتركيا التي تحول دون تقديم مساعدات كبيرة أو القيام باستثمارات هامة في هذه الجمهوريات مما دفع هذه الدول للتوجه إلى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وحتى الكيان الصهيوني.

وما مقولة رئيس كازاخستان " نور سلطان نزار باييف لرجال الأعمال الأتراك " وأنتم تأتون بالمشاريع دون المال، أما الأجانب فيأتون بالمشاريع والمال إلا دليلاً على ضعف القدرات الاقتصادية لتركيا مما يضعف من دورها الإقليمي لدى هذه الدول التي هي بحاجة لدعم اقتصادي وسياسي وثقافي.

العقبة الثالثة: هي عودة روسيا للقيام بدور القوة العظمى في محيطها السوفيتي "السابق" من خلال خطوات محددة مثل تأسيس رابطة الدول المستقلة التي تضم في عضويتها جميع الجمهوريات التركية، واستخدام الأقليات الروسية، وهي تصل أحياناً إلى النصف في بعض الجمهوريات التركية مما يجعلها سلاحاً ضد أي محاولة للوقوف بوجه موسكو التي تثير الفتن والاضطرابات في هذه الجمهوريات(ذياب، ، 2016، انظر

( <http://www.siyassa.org.eg/news/7623.AspxcraigOliphant,Russiarole> )

، وتدعم تركيا هذه الجمهوريات كدول مستقلة ومتكاملة مع المجتمع الدولي وتمسكة بقيم الديمقراطية ومستقرة سياسياً واقتصادياً، وتواصل وكالة التعاون والتنسيق التركية((TICA تقديم الدعم ومساعدات تموية، وانشأت تركيا اليات للتعامل مع الجمهوريات كالزيارات المتبادلة واللجان الاقتصادية ولجان النقل البري المشتركة ومجالس رجال الاعمال حتى بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام 2017 الى 7 مليار دولار بعد ان كان 4 مليار عام 2014 فيما بلغت استثمارات الشركات التركية في تلك الجمهوريات 14 مليار دولار حتى عام 2017 اما قيمة المشاريع التي



نفذتها شركات المقاولات فهي 86 مليار دولار حيث توجد 14 الف شركة تركية تمارس نشاطها في دول المنطقة، وعقدت مجموعة قمم بين تركيا وتلك الجمهوريات وصلت لمرحلة تأسيس المجلس التركي للجمهوريات الناطقة بالتركية عام 2009 لحماية الثقافة والتراث والفن واللغة التركية والحفاظ عليها للأجيال القادمة ودوافع تركيا نحو الجمهوريات جغرافية وتاريخية ثابتة وهي دوافع افرزتها التطورات الدولية والاقليمية بعد الحرب الباردة(الخيالي، ، 2003، ص29).



المصدر: أطلس العالم، 2010.

### 3. منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود

وتضم المنظمة تركيا، أوكرانيا، روسيا، جورجيا، مولدافيا، بلغاريا رومانيا إضافة لثلاث دول مجاورة لها هي أذربيجان، أرمينيا، واليونان وهي منظمة دعا إليها أوزال خلال اجتماع قمة لرؤساء الجمهوريات التركية عام 1992 إلا أن فكرة أوزال للمنظمة كانت عام 1989 والتباينات السياسية بين أعضاء هذه المنظمة تحول دون انطلاقة فعالة لها، وحين ظهرت دول مستقلة جديدة هي أوكرانيا



وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان ومولدافيا إضافة إلى روسيا ورومانيا وبلغاريا وتركيا اجتمعت هذه الدول التسع في اسطنبول في 3 فبراير 1992 ووقع ممثلوها إعلانا بقيام منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود يتضمن 18 بنداً ويتناول تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية، الثنائية والمتعددة، بين الدول التسع وكانت تركيا وبقية الدول تأمل بتدفق الاستثمارات اليابانية والأمريكية لدعم المشروع، ولتأسيس المنظمة هدف اساسي يتمثل بتشكيل منطقة التجارة الحرة في أراضي الدول المشاركة في اطار التوجه العام نحو تشكيل الساحة الاقتصادية الاوربية الموحدة، ويبلغ عدد السكان في المنظمة حتى 2017 حوالي 350 مليون نسمة وهي منطقة غنية بالثروات الطبيعية وقوى عاملة ماهرة (ايمان دني، ، 2019، ص239).

ومازالت المنظمة تحتل موقعاً مهماً بين الادوات الاستراتيجية لتركيا وذلك:

- لتعزيز موقعها في الساحة السياسية والاقتصادية.

- اعطاء دور استراتيجي للمنظمة لتعزيز مكانتها دولياً.

وبموجب ذلك ستزداد مكانة تركيا لتعزيز قدرتها على التواصل مع الارتباط في الاتجاه الشرقي الغربي، او الاتجاه الشمالي الجنوبي، اضافة الى ان المنظمة تضيف تأثير في العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا لتشكيل ارضية للمصالح المشتركة بينهما، فالمنظمة اداة استراتيجية يمكن ان تستفيد منها تركيا في تقييم وضعها الاقليمي وبناء علاقات دائمية لا تعتمد على رد الفعل بل على ثوابت طويلة المدى خاصة لو تم الاتفاق ما بين منظمة التعاون لحوض البحر الاسود والاتحاد الاوروبي حينها ستتحول تركيا لدولة مركزية في خط التواصل الاسيوي- الاوروبي (الغريبي ، ص225)، وذلك بإقامة شراكات فعالة مع شرق أوروبا وغربها وحتى غرب اسيا وبحر قزوين وسيكون لتركيا الدور الواضح فيها.

#### 4. الخيار الشرق أوسطي

ويأتي الخيار الشرق أوسطي ليؤسس لمرحلة جديدة من الانطواء على الداخل من أجل حماية الكيان التركي الجديد بعد مرحلة أتاتورك الذي رفع شعار (سلام في الوطن، سلام في العالم)، وحين أرادت انقره الانضمام للمنظمات الدولية كانت هناك خيارات عديدة قد ظهرت على الساحة، بين انضمامها لحلف شمال الأطلس وظهور حركة التحرر العربي وكان الخطر الشيوعي قريباً منها. كانت أنقره على طرفي نقيض مع نضالات العرب في سبيل استقلالهم سواء في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا وانعكس التوتر العربي- التركي على المزيد من الانقطاع بين الطرفين مما يعكس حالة



التفاعل التركي على أكثر من صعيد، إلا أن الشيوعية انهارت وانهارت الحركة القومية العربية وانكشف الشرق الأوسط أمام الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وحينها سعت تركيا لتعزيز موقعها لحجز دور لها في النظام الشرق أوسطي أولاً ومشاركتها في حرب الخليج الثانية (سليم، 2006، ص 15).

وفي العام 1990 توالى المتغيرات في الساحتين الدولية والإقليمية لتفتح آفاق رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة في أداء الأدوار التي يمكن أن تتولاها تركيا في المنطقة مع الأخذ بنظر الاعتبار مركز تركيا في الجماعة الأوروبية وحلف الأطلسي ومطامعها الإقليمية ورؤيتها لمجال حيوي جديد في آسيا الوسطى وضعف المجموعة العربية وهزال قوتها ومطامع تركيا الماثية ومشاكلها الحدودية مع العراق وسوريا، إضافة لرغبتها في تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها، جميع هذه المتغيرات رشحت تركيا لتؤدي دوراً نشيطاً ومؤثراً في منطقة الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وأمنياً تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وحلف الأطلسي في مقدمة ما تسعى إليه في دورها المذكور، وحتى الكيان الصهيوني يرى في تركيا ثقلاً مضاداً لإيران، باعتبار تركيا مؤسسة عسكرية ضخمة، ولتركيا مشاكلها مع إيران وعداء مذهبي لها، وبينهما تنافس على النفوذ في جمهوريات آسيا الوسطى، وتركيا قادرة على الضغط على سوريا خاصة وانها على وفاق مع روسيا في وضعها الراهن في سوريا، وأعطت حرب الخليج الثانية لتركيا زخماً جديداً لسياستها الشرق أوسطية فتركيا تحركت على محاور: الأمن الإقليمي، والمجال الاقتصادي، والمياه وحصلت بموجبها تركيا على معونات عربية أرسلت بعد حرب الخليج الثانية بلغت 2.5 مليار دولار، إضافة إلى إسهام مالي كبير في "صندوق الصناعات العسكرية التركية" بلغ رأسماله 3.5 مليار دولار أسهمت بها السعودية والكويت بمليار دولار وينطوي هذا الإسهام العربي على دعم تركيا لتعزيز دورها في حراسة الاستقرار الإقليمي" رغم إن بعض توجهاتها السياسية لا تخدم الدور (الغزالي، ، 2007 ، ص8)

وفي جميع مراحل حرب الخليج الثانية نشطت تركيا في المجالات السياسية والدبلوماسية والعسكرية نشاطاً كبيراً، وأرادت أن تبني لنفسها مركزاً رئيسياً في ترتيبات المنطقة وشؤون أمنها واقتصادها.

أما المتغير الآخر لتركيا فيتمثل في تغيير الدور التركي خلال حرب البلقان فمن الثابت أن الورقة الرئيسية، هي الورقة التاريخية، وهي التي أحدثت كل ما يحدث في البلقان حالياً، فقد ظهرت المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان مهددة بتحويل المنطقة إلى ساحة اقتتال بين دولها التي انقسمت بين معسكرين تقع اليونان في أحدهما وتركيا في ثانيهما (الشمري، ص337)، فمن جهة



تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي كرواتيا والبوسنة والبنانيا ومقدونيا ومقاطعة كوسوفا في حين تتحالف صربيا واليونان وجزئياً بلغاريا، وتشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوب البنانيا عاملاً أساسياً في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا، وكانت أنقره من أوائل العواصم التي اعترفت باستقلال مقدونيا التي تعتبرها اليونان جزءاً من "اليونان الكبرى" ومن تراثها الحضاري، كذلك تقف تركيا ضد سعي اليونان ضم مقاطعة "آيبير" في جنوب البنانيا حيث تعيش أقلية يونانية وفي المقابل تتهم اليونان تركيا بدعم التوتر الموجهة ضد اليونان من قبل البنانيا والبلقان بغياب قوة إقليمية عظمى واحدة، وقياساً إلى الحساسيات التاريخية والعرقية والدينية فهي مؤهلة أكثر من أي وقت مضى لتكون مسرحاً لـ " صدام الحضارات" قطباه الأساسيان تركيا واليونان(عبد القادر ، 2015، ص64).

ومن خيارات تركيا نرى أن حرب الخليج أتاحت لتركيا الفرصة لاداء دور ينتظر أن يصبح هاماً وأكثر فاعلية في شؤون المنطقة الأمنية وإدارة أزماتها، وفي بنية نظام أمنها، وأن تكون لها الحصة الأكبر في استثمارات نهري دجلة والفرات، وفي إطار خروج الشرق الأوسط في الوقت الراهن من دائرة الصراعات من المنتظر أن تستمر تركيا في أداء دورها العسكري في حلف شمال الأطلس، وثمة من يرى أن التحرك العسكري التركي في شمال العراق يستهدف حزب العمال الكردستاني لإحداث توازن مع الدور الإيراني في المنطقة لكي يؤثر ويحد منه، ولا يغيب عن أذهاننا أن العلاقات التركية- الإيرانية تشهد جملة من المتغيرات وتركيا تراقب تعاضم الدور الإيراني في العراق وجمهوريات آسيا الوسطى، وهي تدرس أيضاً المدى الذي يمكن أن يبلغه النفوذ التركي في المنطقة الممتدة من آسيا الوسطى إلى الخليج والشرق العربي وهو نفوذ يحظى بدعم أمريكي وهذا العامل يبرز مدى الحاجة إلى سياسة عربية واقعية وفعالة تجاه تركيا لرصد التغيرات والتعامل معها من خلال المصالح المتبادلة(الشمري، ، 2006، ص 12).

وتمثل تركيا إحدى الدعامات الأساسية في رسم إستراتيجية الشرق الأوسط، إذ تشير نتائج المتغيرات الدولية والإقليمية (حرب الخليج الثانية وانهايار الاتحاد السوفياتي)، إلى أن اتجاهات تطور الدور التركي ستتوقف استراتيجيتها على قيام نظام شرق أوسطي، يمكن أن يوفر المناخ المناسب للآليات هذا الدور الذي سيعتمد في المقام الأول على الترتيبات الأمنية، والتعاون الاقتصادي والمشروعات المشتركة وعلى ضوء ذلك يمكن تصور الهدف السياسي التركي كالاتي " إعادة صياغة الدور التركي بما يتسق مع مصلحتها القومية بتعظيم وزنها الاستراتيجي في التحالف الغربي، وتعظيم



مكانتها في النسق الإقليمي بما يضمن قيامها بدور قيادي في أي تكتل أو نظام شرق أوسطي قادم، إلا أن هناك اعتبارات رئيسة تتحكم في استراتيجية تركيا لتحقيق هذا الهدف هي: أ. إن السياسة التركية مازالت تعاني من إشكالية الاختيار بين أن تكون القوة الأخيرة الأكثر تخلفاً في أوروبا أم القوة الأولى والأكثر تقدماً في منطقة الشرق الأوسط.

ب. إن تركيا تعاني من كثرة المتناقضات الناجمة عن إشكالية الهوية فبينما تتمسك بالعلمانية المفرطة، فإنها لا تستطيع الانسلاخ عن إطارها الإسلامي فهي تريد تحالفاً مع الغرب وتتوجه نحو الشرق، تريد أن تكون عضواً في الجماعة الأوروبية ولكنها لا تستطيع المنافسة في أسواقها.

ج. بالرغم من هاتين الإشكاليتين، ينبغي عدم استبعاد إمكانية السعي إلى إحياء الإمبراطورية التركية من خلال الهيمنة على المنطقة إذا استشعرت تركيا العزلة في أوروبا في ظل القيود التي يمكن فرضها عليها أو الرفض نهائياً من قبولها في الاتحاد الأوروبي كما جاء في تصريح رئيس فرنسا "الاسبق" ساركوزي والمستشارة الألمانية بأن تركيا لا يمكن إدخالها في أوروبا فهي آسيوية إلا أننا يمكن أن نقيم معها علاقات متميزة تختلف عن الآخرين، وتركيا من خلال سعيها الجاد تحاول الحضور في جميع المعادلات الاستراتيجية في المنطقة خاصة في أكثر المجالات حساسية منها النفط والمياه والغذاء والطاقة الكهربائية (الجوهري، 2001، ص 143).

د. تسعى تركيا للحفاظ على التوازن الإقليمي القائم مع إيران لمنعها من ممارسة دور مهيمن في منطقة الخليج، خاصة بعد خروج العراق من ساحة التوازن، أو أن تلعب دوراً مهيماً في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز.

ثالثاً: مستقبل الحراك التركي

تمثل تركيا العبور الجغرافي والثقافي والتاريخي والاقتصادي والعربي الذي يحظى بالرضا أكثر من الطراز الثيوقراطي الذي تعرضه التجربة الإيرانية، وخلاف تركيا مع إيران بنيوي مرتبط بافتراق النظام السياسي في البلدين: العلمانية التركية مقابل الأصولية الإيرانية، في حين أن بعض أنظمة وسط آسيا تتكى على قومية علمانية تلتقي بشكل أو بآخر مع علمانية تركيا إن تكون "الدولة المفصل" بين الجنوب والشمال وهذا ما يفرضه عليها الدور التاريخي والجغرافي لتركيا اتجاه تلك الدول.

واستمرارية الدور التركي الإقليمي وقدرته تظل مرتبطة بالعوامل الحاكمة والضغط التي تواجهها وكيفية معالجتها، فالشرق الأوسط هو البوابة البديلة عن انغلاق بوابة أوروبا في وجهها فلم تعد منطقة





الشرق الاوسط منطقة جوار بالنسبة لها تحدد على اساسها اولويتها الاستراتيجية فقد اصبح الدور الاقليمي التركي بعد الثورات يقوم على عنصري القوة والامن القومي العسكري في سياستها الاقليمية ورفض الحياد في دبلوماسيتها مع الدول المجاورة في ظل تضائل المصالح الاقتصادية والسياسية التركية والتي كانت تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات التركية في المنطقة، وفي ظل تزايد التهديدات الامنية بسبب هجمات داعش وتراجع مفاوضات الاتحاد الاوروبي بل رفضه لانضمام تركيا (النعيمي، ، 1998، ص12).

وفي ظل تصاعد وتيرة المتغيرات على الصعيد الاقليمي والدولي مع هواجس القادة الاترك على مكانة بلادهم وفعاليته امام تغيرات امريكية واوروبية وشرق اوسطية، وامام جوار ساخن ووسط تحالفات ايرانية روسية، وامريكية روسية وهذا ما يهدد المكانة التركية فهي لها معارضين ومنافسين في الاتحاد الاوروبي ولها منافسين في اسيا الوسطى من ايران وروسيا وحتى الصين الطامحة للوصول لا أسواق تلك الجمهوريات مما ينافس الاقتصاد التركي، وفي الدائرة الشرق اوسطية توترت علاقات تركيا بعد الانقلاب الفاشل لاتهامات متبادلة بين اطراف عربية وتركية وخلافات مع مصر واضحة (الخرزلي، 2018، ص17).

وبالنسبة لدورها في منظمة الامن والتعاون الاقتصادي للبحر الاسود فتظهر انها القوة الكبرى ذات الاقتصاد الامثل وهذا يعطيها ثقلا في المنظمة، ومن الواضح ان هناك تعييد لسياسة تركيا في البحر الاسود يعود لإختلال توازن القوى مع روسيا، كما ان الفهم التاريخي بين روسيا وتركيا هو ان "القوى خارج المنطقة ينبغي ان تبقى خارج البحر الاسود" فأسطول تركيا المتواضع لا يقارن مع القوى الشاملة لروسيا خاصة بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014 وإدراكا منها لتفوق روسيا وحساسيتها في منظمة البحر الاسود فهي تغازل روسيا رغم كل التحديتات، ولم تحقق تركيا نفوذاً وتأثيراً سياسياً داخل جمهوريات اسيا الوسطى رغم وجود منظمات ثقافية تسلت الى المدارس والخدمات التعليمية والدينية وحملت على عاتقها مسؤولية التقارب التركي مع جمهوريات اسيا الوسطى حتى ان وزير الخارجية التركي "مولود تشاوش اوغلو" اكد ان بلاده ستواصل دعم منظمة الامن والتعاون للبحر الاسود من حيث الموارد المالية والبشرية (اوغلو ، 2010، ص3). في حين حققت حكومة حزب العدالة والتنمية الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني، وانطلقت تركيا فاعلة ومؤثرة في المحيط الاقليمي لتظهر انها الدولة الإسلامية العلمانية النموذج، ويعلم قاداتها ومنهم وزير الخارجية السابق داوود اوغلو ان تركيا دولة فعل وليس رد فعل وانها ستخترط في السياسة الاقليمية ومنظماتها وتحالفاتها



لأنشاء نظام اقليمي يقوم على السلم والتنمية ودعم مطالب الديمقراطية وحقوق الانسان(الغريبي، ، ص227).

والنخب القومية في تركيا لها توجهات غربية ثقافية واقتصادية وسيكولوجية، وهذا ما دفع بتركيا للانضمام لمنظومة حلف الناتو حيث تمتلك تركيا الموقع الجغرافي وخاصة البحري فهي تحاط بالبحر المتوسط والبحر الاسود وبحر قزوين وبحر ايجة وبرياً ترتبط بالشرق الاوسط واسيا الوسطى هذه المؤهلات الجغرافية اعطتها المجال في لعب دور اقليمي ودولي يتفق وتطلعات قادتها وشعبها المحب للتطور والثقافة الغربية واعطتها الرغبة ان تكون الدولة المركزية بين اسيا وافريقيا واروبا.

واستمراراً للتأييد الجماهيري لحزب العدالة والتنمية خاصة بعد فشل الانقلاب عام 2016 وهو اول انقلاب يفشل في تاريخ الانقلابات في تركيا وهذا ما سيعزز مكانة تركيا في الجوار الجغرافي ويعطى صفة الاستقرار المجتمعي والسياسي والعسكري، وحتى الخطاب التركي والسياسي اصبح قوياً حيث اعلن "اردوغان" ان تركيا قوية سواء انضمت للاتحاد الاوروبي ام لا ولها مكانتها الدولية سواء استمر تحالفها مع الولايات المتحدة ام لا" هذه الثقة في الخطاب السياسي تأتي من دعم القاعدة الشعبية للنظام والدولة والتي تأمل تحقيق طموحاتها الاقليمية والدولية(الخيري،2014، ص 59)

## خاتمة

في ظل الفراغ السياسي وتراجع التنمية للجوار الجغرافي المتمثل في الشرق الاوسط والنزاعات الطائفية وانقسامات الدول وحروب التوازن بين دول الخليج وايران، هذا سيعطي لتركيا مكانة مهمة حيث قوة الدولة من مقوماتها الجغرافية والسياسية والعسكرية وتطور اقتصادها وهذا ما ساعدها على تنويع علاقاتها مع روسيا وايران والصين، مع توتر واضح في العلاقات الخليجية التركية عدا قطر. ولموقع تركيا الجغرافي اثرة في محاربة الارهاب في سوريا والعراق وبهذا تطورت العلاقات التركية الامريكية والاخيرة تعتبر تركيا حليف استراتيجي وهي قلب الشرق الاوسط ومحورة وعليه، اصبحت تركيا البلد النموذج فالإسلام السياسي العلماني في ارقى صورته والتنمية والمشاريع الكبرى وتنوع العلاقات وقوة الدولة وتطور اقتصادها، مع ان تركيا تدعم حركة الاخوان في مصر والجزائر وسوريا وليبيا، وهي تنطلق من اعتبارها قائد للعالم الاسلامي وحتى قادتها يروجون ذلك في جمهوريات اسيا الوسطى وهي بمثابة الاخ الاكبر لهم ونجحت في بناء علاقات متنوعة معهم.



وبدعم امريكي واوربي سيشهد الدور التركي تنامياً في وسط اسيا والقوقاز لأسباب تتعلق بالتيار الاسلامي ومخاوفه واخرى لجعل تركيا النموذج الافضل ولمنع التمدد الايراني ولمصالح تركيا الذاتية والحضارية والثقافية والاقتصادية من جهة اخرى ولإيجاد حالة التوازن في الشرق وفي اسيا الوسطى. وعليه تحاول تركيا ان تنتهج دور الموازن الاقليمي بحيث تحاول السيطرة على الازمات في الشرق الاوسط وبنفس الوقت تحتفظ بحسابتها الواقعية الى ابعاد اجواء التوتر من داخلها، وتحاول لعب الوسيط الدبلوماسي وسط التوترات المندلعة على حدودها مع حماية امنها ويتم ذلك بدعم امريكي مع رغبة تركيا في التصالح والتعاون مع دول المنطقة اعتماداً على تبوئها موقع دولي مرموق في المحيط الاقليمي الدولي، وهي ستبذل كل ما في وسعها لتصحيح مسار العلاقات التركية العربية لان الخليج بحاجة لتركيا قوية والحامية للأديولوجية الدينية لهم، وسيستمر اقتصاد تركيا بالنمو والصعود ليكون ضمن اقتصاديات العالم.

ان دراسة الحراك الجيوبوليتيكي من منظور الجغرافية السياسية بالنسبة لأي باحث لا تبدو واضحة اذا ما أخذنا التغيرات التي تحصل في المحيط الاقليمي لتركيا والمجال الدولي والمعوقات التي تحدد هذا الدور خاصة وان تركيا تمثل مؤسسة عسكرية ضخمة لها مشاكلها مع دول في الشرق الاوسط واختلاف مذهبي مع ايران وتنافس على النفوذ في وسط اسيا وارهاب يهدد امنها واستقرارها واقليات تزرع رغبتها في الانضمام للاتحاد الاوربي في ظل ازمة اقتصادية تمر بها وقطب دولي له استراتيجيات جغرافية وسياسية في محيطها.

وصحيح ان تركيا استفادت من الفراغ السياسي في وسط اسيا بعد انهيار المنظومة الاشتراكية واستقلال الدول لتظهر بصفة الاخ الاكبر الا ان هذا الامر يتطلب امكانات اقتصادية ومشاريع و دور ثقافي لتثبيت وجودها ومنع عودة الجمهوريات مرة اخرى للنفوذ الروسي، فهي تخشى من تقليل دورها في المنطقة لذا تستخدم اللقاءات والقمة والمؤتمرات لتوطيد العلاقات، وهي ايضاً استفادت من اوضاع منطقة الشرق الاوسط فظهرت القوة الكبرى والاقتصاد الامثل، وهذا يعطيها مكانة مميزة في الحسابات الجيوستراتيجية من قبل القوى الفاعلة كالولايات المتحدة وروسيا.

فانضمامها لأي من الدوائر المعلنة يأتي تلبية لرغبة مجتمعية واعية ومتطلبات اقتصادية وثقافية وابعاد سياسية وعسكرية ومحددات داخلية وتغيرات اقليمية ودولية، تلك ابعاد تحدد اتجاهات تركيا وخياراتها ومستقبلها الجيوبوليتيكي.

مصادر الفصل الأول



1. وفاء كاظم الشمري، الاتحاد الأوروبي دراسة في الجغرافيا السياسية، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 2008، ص332.
2. عمار مرعي حسن، مكانة تركيا الجيوستراتيجية والصراع الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، العراق، 2016، ص44.
3. محمد ياس خضير الغريبي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي (1993-2010)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص224.
4. معتز الله عبد الفتاح، تركيا والبحث عن " علمانية متزنة" مجلة السياسة الدولية، العدد 169، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص180.
5. احمد المجذوب، التنظيم الدولي والمنظمات العالمية والاقليمية المتخصصة، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص541.
6. باسم الحاج جاسم، تركيا في آسيا الوسطى، جريدة العربي الجديد، اسطنبول في 10/5/2018، انظر...  
www.turkpress-co
7. خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ في الأوراسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، 2006، ص 268 .
8. احمد ذياب، ابعاد الصراع التركي الروسي وتداعياته، مجلة السياسة الدولية، العدد 158، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2016، انظر  
<http://www.siyassa.org.eg/news/7623.AspxcraigOliphant,Russiarole>
9. نزار اسماعيل الخيالي، دور حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2003، ص29.
10. ايمان دني، البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002-2023، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2019، ص239.
11. محمد ياس خضير الغريبي، مصدر سابق، ص225.
12. محمد السيد سليم، تدويل عمليات الإصلاح في الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، العدد24، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006، ص 15.
13. أسامة الغزالي، أين الشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 168، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص8.
14. وفاء كاظم الشمري، مصدر سابق، ص337.
15. قاسيلي عبد القادر، الدور الاقليمي التركي في منطقة الشرق الاوسط من 1990-2014، جامعة الجيلاني بونعاجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2015، ص64.



16. وفاء كاظم الشمري، الأمن المائي والأمن القومي العربي، مجلة الدراسات الإنسانية والتطبيقية، العدد 17، زيتن، جامعة المرقب، 2006، ص 12.
17. يسري الجوهري، جغرافية دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 143.
18. أحمد النعيمي، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998، ص 12.
19. عبد السلام فرج الخزعلي، الدور الوظيفي وتشكيلة حلف الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة كلية التربية للبنات، العدد 2، جامعة بغداد، 2018، ص 17.
20. احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة، مركز الجزيرة للابحاث، 2010، ص 3.
21. محمد ياس الغريزي، مصدر سابق، ص 227.
22. نوار محمد ربيع الخيري، مبادئ الجيوبولتيك، مكتبة عدنان، بغداد، 2014، ص 59.

# JOBS



مجلة العلوم الأساسية  
Journal of Basic Science



ISSN 2306-5249

العدد الثامن  
2022 م / 1443 هـ



مجلة العلوم الأساسية  
للعلوم التربوية والنفسية وطرائق التدريس للعلوم الأساسية